الأمم المتحدة

A/C.5/59/SR.24

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

Distr.: General
2 March 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الرابعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ماكيه . . . . . .(نيوزيلندا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد كوزنيتسوف

المحتويات

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (تابع)

الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-60545 (A)

0460545

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (تابع)

الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية (A/58/556 و A/58/712 و A/58/729 و A/58/779؛ و A/59/161 و A/59/420 و A/59/441 و A/59/556)

١ - **السيد توه** (الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزية): في معرض تقديمه للتقرير المرحلي السنوي الثاني للأمين العام عن تنفيذ الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية (A/59/441)، وتقاريره عن خطط إقامة ثلاث غرف إضافية للاجتماعات وحلول مستدامة للسماح بدخول النور الطبيعي إلى الغرف (A/58/556)، وعن الخيارات الممكنة لضمان توفير حيز كاف لوقوف السيارات في مقر الأمم المتحدة (A/58/712)، وعن التعاون مع مدينة وولاية نيويورك فيما يتصل بالخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية (A/58/779)، قال إن الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية خطة إصلاحية كبرى ترمي إلى تحسين مستوى الصحة والسلامة في مجمع مقر الأمم المتحدة. وذكر أن الجمعية العامة رصدت في دورتها السابعة والخمسين اعتمادا بمبلغ ٢٥,٥ مليون دولار مخصص لأنشطة التصميم وما قبل البناء إضافة إلى اعتماد سلطة دخول في التزامات بمبلغ يصل إلى ٢٦ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٢ - قال إن البلد المضيف قدم عرضا مؤقتا بتقديم قرض بمبلغ ١,٢ بليون دولار من أجل تمويل الخطة، رهنا بموافقة كونغرس الولايات المتحدة التي يتوقع أن تتم في موعد لا يتجاوز كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وذكر أنه ستترتب عن القرض فائدة سنوية ثابتة بنسبة ٥,٥٤ في المائة، بحيث يكون مجموع المبلغ الأصلي والفوائد التي يتعين تسديدها خلال مدة القرض ما يقرب من ٢,٥ بليون دولار. وأضاف أن الأمين العام رحب بهذا العرض، غير أنه أبدى شواغل تتعلق بتكلفته وبآثاره على الميزانية العادية. وقال إن الأمانة العامة استكشفت عدة خيارات بديلة للتمويل، يتناولها المرفق الأول للتقرير المرحلي السنوي الثاني.

٣ - وذكر أن مرحلة الخطة الخاصة بالبناء تقوم على أساس نقل الموظفين مؤقتا إلى ''أماكن إيواء مؤقت''، وأن مدينة نيويورك اقترحت تشييد مبنى ما بين الشارعين ٤١ و ٤٢، يشار إليه حاليا باسم UNDC-5، وأن أعمال التصميم بدأت في أيار/مايو ٢٠٠٤. وقال إن عوامل متعددة، ولا سيما العوامل الأمنية، يمكن أن تؤثر على التكلفة، ولهذا تجري دراسة إمكانية توفير أماكن إيواء أخرى. وذكر أن الأمانة العامة اختارت شركة متخصصة في إدارة المشاريع للمساعدة في إدارة التصميم وفي تنفيذ المشروع. وأضاف أن كلتا الدراستين الإضافيتين اللتين طلبتهما الجمعية العامة بشأن غرف الاجتماعات الثلاث المتوسطة الحجم والمرافق المخصصة للسيارات تم تقديمها خلال الدورة السابقة (A/58/556 و A/58/712). وذكر أن الأمين العام يعتبر التطورات التي طرأت مؤخرا فيما يتعلق بتوفير التمويل والتقدم المحرز في التصميم والإدارة تطورات إيجابية، ولذلك يسعى إلى الحصول على الموافقة على تخصيص المبلغ المتبقي وهو ٢٦ مليون دولار لإتمام مرحلة التصميم في عام ٢٠٠٥.

٤ - **السيد نير** (وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): في معرض تقديمه لتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن خطة الأمم المتحدة الرئيسية للأصول الرأسمالية للفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٣ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٤ (A/59/420)، قال إن التقرير لا يتضمن أي توصيات جديدة إلى الإدارة، وأن الهدف من أنشطة مراجعة الحسابات تمثل في تحديد ما إذا كانت هناك عمليات ملائمة للرقابة الداخلية

ينفذها مكتب الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية وغيره من الوحدات المعنية. وذكر أن مراجعة الحسابات عن الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٣ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٤ شملت أيضا مرحلة البناء من برنامج تعزيز الأمن، وأنها شملت إجمالا استعراض عقود تبلغ قيمتها الإجمالية ٥٩ مليون دولار.

٥ - وقال إن مكتب خدمات الرقابة الداخلية خلص إلى أن الموارد المعتمدة للخطة من قبل الجمعية العامة استخدمت على العموم وفقا للنظامين الأساسي والإداري الماليين ولكن العمليات والوثائق المتعلقة بعقود البناء تحتاج إلى تحسينات. وذكر أن النتائج المستخلصة من الاستعراض ذي الصلة الذي أجراه المكتب لإدارة الأموال المعتمدة لتعزيز أمن وسلامة أماكن العمل في الأمم المتحدة مقدمة في تقرير مستقل. وأضاف أن المكتب أبرز في التقرير قيد النظر أوجه قصور في إعداد الوثائق المتعلقة بالبناء من شأنها أن تسبب في تأخيرات وتجاوزات في التكلفة، كما خلص إلى أن الضمانات التي قدمها المتعاقدون ليست كافية. وقال إن معظم التوصيات الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد نفذها أو يقوم بتنفيذها مكتب الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية. وأضاف أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية سيواصل رصد المشروع، وسيطلب ما يلزم من الدعم والموارد من أجل هذا الغرض.

٦ - **السيد كوزنيتسوف** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): في معرض تقديمه لتقرير اللجنة الاستشارية عن الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية (A/59/556) قال إن اللجنة قامت أيضا باستعراض تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ (A/59/161).

٧ - وذكر أنه طرأت تغييرات على عدد من التوقعات التي كانت موجودة وقت موافقة الجمعية العامة على الخطة. وقال إن من غير المرجح أن تحصل الأمم المتحدة على تمويل دون فوائد من البلد المضيف. وأضاف أن التغييرات التي أدخلت على تصميم المبنى UNDC-5 والتأخيرات التي حدثت في العمل المعماري وأعمال التصميم نتيجة للظروف الأمنية الجديدة، إضافة إلى العوامل الأخرى الواردة في الفقرة ٨ من تقرير اللجنة الاستشارية، ترتبت عليها زيادة كبيرة في التقديرات الخاصة بمكان الإيواء المؤقت. وذكر أنه اعتبارا لهذه الظروف شددت اللجنة الاستشارية على ضرورة الإسراع بإنشاء المجلس الاستشاري الذي دعا قرار الجمعية العامة ٥٧/٢٩٢ لأول مرة إلى إنشائه، وأشارت إلى أن الجمعية العامة قد ترغب في أن تراعي تغير المعايير المتعلقة بترتيبات التمويل وزيادة تكاليف البناء لدى النظر فيما إذا كان يتعين إعادة تأكيد موافقتها على الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية. وأضاف أن الجمعية العامة قد ترغب أيضا في أن توجه الأمين العام والمجلس الاستشاري إلى أنه ينبغي لهما النظر في طائفة عريضة من خيارات تمويل المشروع وتلبية الحاجة إلى مكان الإيواء المؤقت، بما في ذلك الإمكانيات المختلفة لتوفير مواقع لعقد الاجتماعات الحكومية الدولية وأماكن للمكاتب المؤقتة.

٨ - **السيد زيلينراث** (هولندا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة للانضمام إليه (بلغاريا وتركيا ورومانيا وكرواتيا) وبلدان عملية الاستقرار والانتساب (ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود) فضلا عن أيسلندا وليختنشتاين والنرويج، فقال إن أحوال مبنى المقر ليست فقط غير ملائمة بل تنطوي على الخطر كذلك. وذكر أنه يتعين على المنظمة التعجيل بالمضي في تنفيذ الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية. وأعرب عن أسفه لكون خيار التمويل

الذي اقترحه البلد المضيف لم يوافق توقعات الدول الأعضاء ولأنه تعين أن يطلب إلى الأمانة العامة استكشاف خيارات أخرى. وقال إنه يجب ألا يغرب عن البال أن البلدان المضيفة التي تجني منافع خاصة من وجود الأمم المتحدة تتحمل كذلك مسؤوليات خاصة. على أنه أضاف أن الاتحاد الأوروبي يعترف بأن الجزء الرئيسي للدورة ليس هو الوقت المناسب لمناقشة تمويل الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية، ولا سيما أن كونغرس الولايات المتحدة لم يوافق بعد على العرض المؤقت الخاص بالقرض. وذكر أن الاتحاد الأوروبي أحاط علما بترتيبات التمويل الممكنة المبينة في التقرير المعروض على اللجنة وأنه سيعود إلى تناول هذه المسألة في الوقت المناسب.

٩ - وقال إن توفير أماكن إيواء مؤقت خلال تجديد مبنى المقر عنصر بالغ الأهمية في الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية، ولذلك فإن الاتحاد الأوروبي يقلقه أن يلاحظ زيادة التكاليف التقديرية لبناء المبنى UNDC-5 المخصص للإيواء المؤقت؛ وأن ترتيبات التمويل تبدو غير مضمونة؛ وأنه لم يتم التوصل إلى اتفاق مع مدينة وولاية نيويورك بشأن التخفيف [من التكاليف]؛ وأنه سجل تأخير كبير في الأعمال المعمارية وأعمال التصميم. وأضاف أنه يتوقع حدوث تأخير لمدة ٢٧ شهرا على الأقل في إتمام المبنى، وأنه توجد شكوك كبيرة بشأن مدى ملاءمة المبنى UNDC-5 باعتباره مبنى الأمم المتحدة الموحد على المدى الطويل. وذكر أن الاتحاد الأوروبي يود معرفة متى ستتاح معلومات واضحة عن حالة المبنى UNDC-5 وأي خطط احترازية وضعت في حالة فشل الترتيبات الحالية.

١٠ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يتفق مع اللجنة الاستشارية في أنه ينبغي إنشاء المجلس الاستشاري الذي سيتولى إسداء المشورة إلى الأمين العام بشأن خيارات الاقتراض التجاري الممكنة وغيرها من خيارات التمويل، في أقرب وقت ممكن، وأنه من السابق للأوان اتخاذ قرارات بشأن خطط بإضافة غرف اجتماعات وخيارات السماح بدخول النور الطبيعي إلى الغرف وتوفير حيز كاف لوقوف السيارات في مقر الأمم المتحدة، نظرا لانعدام اليقين فيما يتعلق بترتيبات التمويل للخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية ككل.

١١ - وذكر أن ثمة مسائل كثيرة ما زالت بلا حل، ولكن من غير الممكن تعليق الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية. وقال إنه لهذا السبب أيد الاتحاد الأوروبي تحويل مبلغ ١٨,٦ مليون دولار من السلطة الأصلية للدخول في التزامات بمبلغ ٢٦ مليون دولار إلى اعتماد لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وتمديد صلاحية سلطة الدخول في التزامات بما تبقى من المبلغ إلى فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وأضاف أن من المفهوم لدى الاتحاد أن الأنشطة التي ستمول من هذا الاعتماد هي أنشطة أساسية جدا، وستظل ضرورية حتى في حالة إدخال تغييرات كبيرة على الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية.

١٢ - **السيد بيغ** (نيوزيلندا): قال، متكلما باسم أستراليا وكندا أيضا، إن الوفود الثلاثة ما زالت ملتزمة بمشروع الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية. وأضاف أنه فيما يتعلق بترتيبات التمويل الممكنة أنه لا يبدو أن أيا من الخيارات القائمة على قرض تدفع عنه فوائد هي أكثر اقتصادا من دفع تكاليف المشروع عن طريق عملية تحديد الأنصبة العادية. وأعرب عن أسفه لعدم بحث إمكانية الحصول على قرض بدون فائدة بحثا إيجابيا. وأضاف أن هذا الخيار يعكس الفوائد الاقتصادية التي تراكمت لدى البلد المضيف نتيجة لوجود المنظمة.

١٣ - وأعربت الوفود الثلاثة عن قلقها للتأخر في تشييد المبنى UNDC-5 وللزيادة الحادة في التكاليف، مما يثير أسئلة بشأن مدى ملاءمة المبنى. وذكرت هذه الوفود أنه ينبغي

للأمين العام، إذ يواصل العمل مع شركة التعمير للأمم المتحدة، استكشاف خيارات أخرى لتوفير أماكن إيواء مؤقتة. وأضافت أن من المفيد معرفة أي نسبة من التكاليف الزائدة تعزى إلى جوانب التصميم المتعلقة بالأمن، وما إذا كانت خطة إصدار سندات معفاة من الضريبة لتمويل عملية البناء سيجري العمل بها وكيف سيؤثر ذلك على التكلفة. وقالت إنه لم يتم بعد اتخاذ التدابير التشريعية اللازمة لتشييد المبنى UNDC-5. غير أن الوفود الثلاثة تتطلع إلى التجسيد العملي لالتزام سلطات البلد المضيف بمشروع الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية.

١٤ - وأعربت الوفود عن سعادتها لمباشرة الأمين العام لعملية إنشاء المجلس الاستشاري الذي يعتبر خطوة آن أوان اتخاذها منذ مدة طويلة. واتفقت مع اللجنة الاستشارية في تعليقاتها عن مدى ملاءمة الخيارات المتعلقة بتوفير حيز كاف لوقوف السيارات في المقر وتوقيت تقديم التوصيات بشأن تشييد غرف اجتماعات إضافية. وأحاطت علما مع الارتياح بموافقة الأمين العام على توصيات مجلس مراجعي الحسابات وعزمه اتخاذ تدابير من أجل تقليل التكاليف الإدارية إلى أدنى مستوى. وفي الختام، أيدت الوفود تحويل مبلغ ١٨,٦ مليون دولار من السلطة الأصلية للدخول في التزامات بمبلغ ٢٦ مليون دولار إلى اعتماد لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

١٥ - **السيد ستوفر** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الولايات المتحدة ما زالت ملتزمة تمام الالتزام بالخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية، وتؤيد توصية الأمين العام بأن تأذن الجمعية العامة بجميع الاعتمادات المطلوبة عن سنتي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦.

١٦ - وأضاف أن الولايات المتحدة، باعتبارها البلد المضيف، تعرض تقديم قرض يصل إلى ١,٢ بليون دولار. وذكر أن الرئيس بوش شخصيا قدم هذا العرض إلى الأمين العام، وسيتأكد هذا العرض لدى انتهاء كونغرس الولايات المتحدة من النظر في الميزانية. قال إن الكونغرس وافق فعلا على ميزانية وزارة الخارجية للسنة المالية ٢٠٠٥ التي تنص على اعتمادات خاصة بالقرض. وأضاف أن الولايات المتحدة مستعدة للعمل مع الأمين العام والدول الأعضاء لإيجاد أكثر السبل فعالية من حيث التكلفة للاستفادة من القرض وتمكين الأمين العام من استخدامه بما يعود بأقصى نفع ممكن. وذكر أنها تؤيد أيضا اقتراح الأمين العام بأن تنظر اللجنة مرة أخرى في الخطة في الجزء الثاني من دورتها المستأنفة نظرا إلى أنه سيتعين على الأمين العام الحصول على الإذن بالتوقيع على اتفاق القرض قبل ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، تاريخ انقضاء مدة سريان العرض في نهاية السنة المالية للولايات المتحدة.

١٧ - وقال إن وفد الولايات المتحدة يعمل عن كثب مع مكتب الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية ومع مدينة وولاية نيويورك. وأضاف أن الهيئة التشريعية لولاية نيويورك على وشك البت في أمر الموافقة على مشروع قانون ينص على توسيع منطقة الأمم المتحدة في مانهاتن بحيث تشمل ملعب روبيرت موزيس الواقع بالشارع ٤٢ والجادة الأولى. وذكر أن الولايات المتحدة تنظر أيضا في سبل لجعل تكاليف المبنى UNDC-5 في حدود تكاليف إيجار المثل على مدى السنوات الخمس والعشرين المقبلة وما بعدها. وقال إن المبنى سيكون مرفقا على درجة عالية من الأمن ويلبي احتياجات الأمم المتحدة حتى حقبة متقدمة من القرن الحادي والعشرين. وذكر أن مبنيي DC-1 و DC-2 ينعدم فيهما الأمن نسبيا وسيتعين تجديدهما قريبا على نفقة الأمم المتحدة. وأضاف أن المبنى UNDC-5 سيكون أكبر كلفة من حيث الإيجار، إلا أنه سيصير ملكا للأمم المتحدة بعد ٢٥ سنة. وقال إنه سيتعين على المنظمة دفع إيجار المبنيين الآخرين إلى ما لا نهاية والتصدي إلى ضعف مناعتهما الأمنية. وذكر أن الموظفين

العاملين بهما يستحقون التمتع بنفس درجة الأمان التي يتمتع بها الموظفون في المبنى الجديد للأمانة العامة بعد إنجاز الخطة أو في المبنى UNDC-5.

١٨ - وأضاف أن وفده يؤيد توصية الأمين العام المتعلقة بإنشاء مجلس استشاري وأنه سيعمل مع الوفود الأخرى من أجل صياغة مشروع قرار يأذن بأعمال التصميم والأعمال الهندسية لسنتي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦.

١٩ - **السيدة وانغ تشينشيا** (الصين): ذكرت أن وفدها يتفق مع الرأي المعرب عنه في الفقرة ٢٣ من تقرير الأمين العام (A/59/441) المتعلق بالترتيبات الممكنة لتمويل مشروع الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية، وأنه من المؤسف أن البلد المضيف ليس بوسعه إتاحة قرض دون فائدة، إذ كان من شأن ذلك أن يكون بادرة مثالية على ما يتحمله من مسؤولية خاصة تجاه المنظمة. وأضافت أن تنفيذ الخطة ما زالت له أهميته الحاسمة فيما يتعلق بأمن مبنى المقر وسلامة الموظفين، ولذلك يعتزم الوفد الصيني النظر في خيارات التمويل الأخرى الواردة في التقرير. غير أنها أعربت عن ثقة وفدها في أن الأمانة العامة ستقدم اقتراحات من شأنها تقليل الآثار المالية بالنسبة للدول الأعضاء إلى أقصى حد. وضربت لذلك مثلا فقالت إنه يمكن للدول الأعضاء، سعيا إلى تفادي دفع الفوائد، تمويل المشروع على مراحل عن طريق عملية تحديد الأنصبة العادية على النحو الوارد في الفقرة ٢١.

٢٠ - وفيما يتعلق بتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن خطة الأمم المتحدة الرئيسية للأصول الرأسمالية للفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٣ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٤ (A/59/420)، قالت إن وفدها يلاحظ بقلق وجود اختلافات بين وثائق البناء الخاصة بمشروع تعزيز الأمن وعدم بحث إمكانية تحقيق وفورات في التكلفة. وأضافت أن الضمانات المقدمة من المقاول بشأن تنفيذ عقد المباني الخاصة بتعزيز الأمن ليست كافية. وذكرت انه يتعين على الأمانة العامة أن تدرس وتنفذ بعناية توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية ذات الصلة حتى تتسنى حماية مصالح المنظمة على نحو أكثر فعالية.

٢١ - وقالت إن الوفد الصيني يعلق أهمية خاصة على تعزيز الأمن، غير أنه ليس من الواضح للوفد ما إذا كان المشروع المشار إليه في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية والذي سيكلف ٢١,٦ مليون دولار ينفذ في إطار الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية أم في إطار المرحلتين الأولى والثانية لتدابير تعزيز الأمن والسلامة التي اقترحها الأمين العام. وذكرت أن الوفد يود كذلك معرفة ما إذا كان من الضروري تكييف الخطة الرئيسية إذا كان المشروع ينفذ فعلا في إطار مستقل عنها. وأشارت إلى أن رصيدا لم ينفق قدره ٤,٨ مليون دولار يتصل بمشاريع أمنية مرجأة قد جمع في حساب لأعمال البناء الجارية. وأضافت أنها تعتقد أن هذه الأموال كان ينبغي التصرف فيها وفقا للقواعد المالية ذات الصلة.

٢٢ - **السيد برتي أوليفا** (كوبا): قال إن لتحسين مرافق المقر والخدمات المقدمة إلى الدول الأعضاء أهمية بالغة، ولا سيما في ظل التحديات الجديدة واستمرار المشاكل، مثل تخلف النمو، التي ما زالت الأمم المتحدة منذ إنشائها تجاهد لحلها. غير أنه أضاف أنه يجب توخي الحرص في تقييم التكاليف التي ستترتب على الدول الأعضاء، ولا سيما الدول النامية منها، بما في ذلك الدول التي زادت أنصبتها المقررة زيادة كبيرة إثر اعتماد القرار ٥٥/٥.

٢٣ - وأضاف أنه مما يؤسف له أنه لم يتم تلقي عرض رسمي بالتمويل من البلد المضيف. وذكر أنه العرض المؤقت لم يلب توقعات الجمعية العامة، وأنه إذا حظي بالقبول فسيتعين على الدول الأعضاء أن تدفع فوائد تفوق ضعف مبلغ القرض، وذلك أمر غير مقبول. وقال إن اللجنة اعتمدت القرار ٥٧/٢٩٢ على أساس أن البلد المضيف

سيقدم قرضا دون فائدة، غير أن التقرير المرحلي السنوي الثاني خلف انطباعا بأن العرض المؤقت للبلد المضيف هو الخيار الوحيد القابل للتنفيذ.

٢٤ - وطلب الوفد معلومات عن المؤسسات المالية التجارية التي التمست المنظمة مشورتها بشأن تمويل الخطة. كما رحب بالحصول على معلومات عن التشكيل المقترح لعضوية المجلس الاستشاري. ولاحظ بقلق الزيادة الكبيرة في التكاليف التقديرية للمبنى UNDC-5، وطلب معرفة ما إذا كان البديل المشار إليه في الفقرة ٣١ من التقرير المرحلي يشمل عنصري الحد من التهديدات المحتملة والتعزيز الخاص للمبنى، وكذلك معرفة ما إذا كانت التدابير الأمنية الجديدة المقدمة في إطار جزء مختلف من البند ١٠٨ تأخذ في الاعتبار تجديد المقر وتشييد المبنى UNDC-5، وما إذا كان للمفهوم الجديد للأمن تأثير على التكاليف التقديرية.

٢٥ - ووجه الوفد الانتباه بقلق عميق إلى الفقرة ٣٣ من تقرير مجلس مراجعي الحسابات التي أُشير فيها إلى أن الإدارة لم تتقيد بدقة بالنظامين الأساسي والإداري الماليين فيما يتعلق بالمشتريات والتعاقد، انتهاكا لعدة قرارات صادرة عن الجمعية العامة. واعتبر أن تفسير الإدارة ليس مقبولا؛ لأن الشفافية المطلقة في هذا المجال تعتبر أمرا أساسيا لمصداقية المنظمة. وأضاف أن هذا الانتهاك أكد الحاجة إلى وضع نظام فعال للمحاسبة ما فتئ الوفد يدعو إليه. وقال إن الأمانة العامة قد ترغب في التعليق على هذه المسألة.

٢٦ - وأضاف أن الوفد يرغب أيضا في معرفة أسباب التأخيرات التي ستؤدي إلى زيادة التكاليف الإدارية والعامة بما يقرب من ٢,٦ مليون دولار. وقال إنه ينبغي لمجلس مراجعي الحسابات أن يوضح ما إذا كانت التعليقات الواردة في الفقرات ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ من تقريره تدل على أن التأخيرات ستؤدي إلى تكاليف إضافية أخرى. وذكر أن ربط الموارد المعنية بالتكاليف الإدارية والتنظيمية أمر يبعث في الواقع على القلق الشديد نظرا لتكاليف التوظيف العالية نسبيا التي تم تحملها فعلا ما بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣.

٢٧ - وأحاط الوفد علما باستنتاجات الأمين العام وتوصياته، ولكنه يرى أنه ينبغي ألا تخصص الجمعية العامة أي اعتمادات إضافية قبل أن تحصل على معلومات واضحة عن التكاليف المستقبلية وما سيترتب عليها بالنسبة للأنصبة المقررة على الدول الأعضاء.

٢٨ - **السيد كوزاكي** (اليابان): قال إنه ليس بوسع وفد بلاده الإدلاء ببيان عن الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية نظرا إلى أن تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لم يصدر سوى منذ فترة قصيرة. وأضاف أن الوفد لن يطلب عقد جلسة رسمية أخرى بشأن هذه المسألة، نظرا لإدراكه للقيود الزمنية التي تعمل اللجنة في إطارها، لكنه سيثير أي أسئلة له خلال المشاورات غير الرسمية.

٢٩ - **السيد بوليدو ليون** (فنزويلا): قال إنه ليس بوسع وفد بلاده الإدلاء ببيان عن الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية نظرا لتأخر صدور الوثائق ذات الصلة، ولكنه سيقدم بضعة تعليقات عامة. وذكر أن الجمعية العامة اعتمدت القرار ٥٧/٢٩٢ الذي وافقت فيه على الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية مع افتراض تمويل المشروع بقرض دون فائدة يقدمه البلد المضيف. وأضاف أن من الجلي أن هذا الخيار لم يعد مطروحا، بل ليس من الواضح أي خيار تمويل بديل سيتم اعتماده أو أي آثار مالية ستترتب في حالة وقوع اختيار الدول الأعضاء على تمويل المشروع عن طريق الأنصبة المقررة. وقال إن مفهوم المشروع بكامله يمكن أن يتغير بحسب آلية التمويل التي يقع عليها الاختيار. ولذلك فإن القرارات التي اتخذتها الدول الأعضاء فيما يتعلق بالمرحلتين الأوليين من الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية لم تعد ذات

موضوع. وأضاف أن وفده لهذا يعرب عن القلق لطلب الأمين العام تخصيص اعتماد بمبلغ ١٨,٦ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ من أجل الشروع في المرحلة الثانية. وقال إن من رأيه أنه يتعين على الدول الأعضاء اتخاذ قرارات قاطعة بشأن مستقبل المشروع قبل الموافقة على أي اعتماد. وذكر أنه يجب على الأمانة العامة تقديم شرح واضح للكيفية التي ستستخدم بها الموارد كما يجب وضع آليات واضحة للمساءلة. وأخيرا، أبدى السيد بوليدو رغبته في معرفة السبب في بناء سور أمني آخر حول محيط مجمع المقر وما إذا كان هذا السور الذي لا يكاد يضيف أي تحسينات على مظهر واجهة المبنى مؤقتا أم دائما.

٣٠ - **السيد توه** (الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزية): ذكر أن الإدارة تشاطر ما أعرب عنه من شواغل بشأن التأخير في تصميم المبنى UNDC-5 وبنائه وأنها تعمل على إيجاد حل لهذه المسألة. غير أنه أضاف أن هناك عددا من العوامل لا تتحكم فيها الإدارة. وأشار في هذا الصدد إلى أن المنظمة تلقى دعما قويا من مدينة نيويورك ومن البعثة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة فيما يخص القيام فعلا بالتغييرات التشريعية اللازمة. وأضاف أن الإدارة شرعت في اختيار أعضاء المجلس الاستشاري منذ بضعة أشهر. إلا أن هذه العملية اتسمت بشيء من الصعوبة نظرا إلى تعذر تحديد المدة المتوقعة للعضوية في اللجنة بشكل أكيد. وقال إنه بذلت جهود من أجل الحد من استخدام الموارد التي سبق تخصيصها للخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية نظرا للتأخيرات المتوقعة. وأضاف أنه تم مثلا تأجيل العديد من المواعيد. وذكر أنه سيعود إلى مسألة مشاريع تعزيز الأمن عند نظر اللجنة في التقارير ذات الصلة، وأنه سيجيب على الأسئلة الأخرى المثارة خلال المشاورات غير الرسمية.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠.